تفاهمات

.. مشاورات

المجس أقر أيضاً 11 اتفاقية خارجية ورفع الحصانة عن دميثير

الموافقة على عبور قوات وأفراد حلف «الناتو» للأراضي الكويتية

■ الخليفة: يجب على جامعة الكويت رفع مستواها الأكاديمي الذي ينحدر عاما بعد عام

■ دميثير: أوافق على رفع الحصانة عني لأوضح الحقائق أمام النيابة بشأن بلاغ هيئة مكافحة الفساد

الحريش يدلي بدلوه

الدقباسي يشرح وجهة نظره

■ عبد الصمد: تفاوت في سعر برميل النفط بين الميزانية العامة وميزانية مؤسسة البترول

■ الدقباسي: هناك العديد من القضايا يئن منها المجتمع ونريد وقف الهدر في الانفاق والصرف

حكومية والمواطن البسيط ينتظر سنوات. ونقترح تخصيص ساعتين من جلسة 3/28 لمناقشة قضية البطالة وعدم فتح باب التوظيف في الجهات الحكومية.

وتلا الأمين العام طلبا بشأن قضية البطالة التي تتزايد حتى ان المواطن ينتظر لأكثر من سنة في ديوان الخدمة المدنية وعددهم 18 الف مواطن ونقترح مناقشة قضية البطالة في جلسة 29/3 لمدة ساعتين.

مرزوق الغانم: اقترح أن يكون الأربعاء 29/3.

جمعان الحريش: العنصر الأساسي الحكومة وهل هي جاهزة بما لديها من إجراءات والأخت هند الصبيح موجودة نسمع منها هل هي جاهزة؟

الشيخ محمد العبدالله: فيما يخص قضية البطالة الحكومة مستعدة للحضور لعرض ما لديها من بيانات واحصائيات تبين سعيها الحثيث لتوفير فرص عمل للمواطنين في القطاعين العام والخاص وستستمع الى توصياتكم ونطبق ما نستطيع تنفيذه وسنقدم احصائياتنا.

المجلس يقرر تخصيص ساعتين من جلسة 29 مارس لمناقشة قضية البطالة والتوظيف وتوفير فرص عمل الكويتيين.

وتلا الأمين العام طلبا بشأن تكليف لجنة حقوق الإنسان بالتحقيق في ملابسات السجين المعتدى على النائب السابق مسلم البراك.

عدنان عبدالصمد: هذا الموضوع مطروح للنقاش أكثر من اجتماع واستدعينا ادارة السجون، فأقترح ان يكون استكمالا للتكليف السابق والذي يشمل كل تبعات الاعتداء.

مرزوق الغانم: ما هو مذكور لا يوجد به شيء خارج التكليف السابق.

وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح: بالنسبة لحادثة السجن المركزي أمس فالنيابة بدأت بالتحقيق وتم ايقاف 3 ضباط عن العمل لـ 3 أشهر وما عندنا مانع من اضافة هذا التحقيق ليكون استكمالا للتحقيق السابق.

د. جمعان الحريش: نشيد بقرار وزير الداخلية بإيقاف قيادات الداخلية ولكن أخشى بدون تكليف جديد ألا تمكن من التحقيق في هذا الأمر.

مرزوق الغانم: تعتبر الطلب هو لتأكيد حق اللجنة في التحقيق.

صالح عاشور: في مثل هذه القضية كان يفترض أن يكون وزير الداخلية لديه بيان حتى لا يكون هناك مجال للقيل والقال بحيث يستمع النواب لملابسات القضية ولا يكون هناك تفسيرات مختلفة لهذه القضية.

خالد الجراح وزير الداخلية: الداخلية أعلنت في بيانها أمس عن كل شيء ولكن النيابة لم تنته من التحقيق.

عادل الدمخي: يضاف التكليف لعمل اللجنة ليكون تأكيد التحقيق السابق ونشيد بوزارة الداخلية على إجراءاتها وتعاونها التام بأمر من وزير الداخلية مع اللجنة.

ميزانية مؤسسة البترول الكويتية.

انتقل المجلس التقرير الأول للجنة الميزانيات بشأن ربط ميزانية مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة للسنة المالية 2016/2017.

عدنان عبدالصمد «رئيس اللجنة»: القضية شكلية اجرائية ففي نهاية الدورة السابقة وافقنا على ميزانية الدولة المتضمنة 35 دولارا للبنزين، وقبل ذلك اعتمدنا في ميزانية مؤسسة البترول 25 دولارا، وكان هناك خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، فوضعنا 25 دولارا وتم إقرار هذا الموضوع في ميزانية المؤسسة.

وأضاف: عندما اتضحت الأمور في نهاية الدورة ودرسنا الميزانية العامة للدولة ووضعنا 35 دولارا للبرميل وهذا يقتضي ان نفس السعر يثبت ويسجل في ميزانية مؤسسة البترول التي سبق وأن سجلتها بـ25 دولارا، وذلك اتساقا مع ما تم تسجيله في ميزانية الدولة، القضية الحقيقية في ميزانية الدولة العامة.

خلف دميثير: الميزانية العامة للدولة بها عجز حتى في عز الوفر، النفط بـ52 دولارا وقابل للزيادة وهناك فارق كبير فلماذا تقول هناك عجز.

صالح عاشور: البترول 120 دولارا الميزانية عجزا و50 دولارا الميزانية بها عجز، واستنزاف للاحتياطي العام للدولة وهذا يجعل علامة استفهام كبيرة على ادارة الدولة بما يخص أموال الشعب، ولا توجد ضوابط واضحة والمساعدات الخارجية وقدمت اقتراحا بقانون فلا يجوز ان نعطي مساعدات لدول لديها مواقف صارمة ضد الكويت وتساعدها على حساب الخدمات للمواطن الكويتي.

لا بد من رفع سعر البرميل ليكون أقرب الى الحقيقة و35 دولارا يخالف الحقيقة والوقت الحالي تجاوز الـ 50 دولارا وقدمنا اقتراحا بان السعر الذي يحسب عليه في الميزانية 50 دولارا حتى تكون الارقام حقيقية وحتى يكون العجز حقيقيا وهذا ما يجعل الحكومة تفرض ضرائب ورسوما على المواطنين.

هناك 700 مليار ايرادات الاستثمارات الخارجية لا بد ان يدعم فيها الاحتياطي العام للدولة ولسد العجز في الميزانية افضل من إصدار سندات تكلف الميزانية العامة، وهذا التوسع في إصدار السندات لا يعني ان الاقتصاد قوي، وكلما زاد الاحتياطي العام افضل من إصدار السندات.

رياض العدساني: توافقت اللجنة مع الحكومة في 19/6/2016 على تقرير سعر برميل النفط من 25 الى 35 دولارا في ميزانية 2016/2017، وأي تغيير في أسعار النفط تتطلب مناقشة ميزانية الدولة مرة اخرى والسعر 35 دولارا ونريده متوافقا مع ميزانية مؤسسة البترول فهو إجراء شكلي ولا أكثر من ذلك.

عدنان عبدالصمد: الاقتراح المقدم باطل وغير صحيح ولا يمكن تقديمه وعندنا سبق أن أقر في الميزانية 35 دولارا واذا تم التغيير لا بد على الحكومة تعيد الميزانية للمجلس ويقرها مرة أخرى، ولا يمكن زيادة أو نقص أي دينار أو فلس فيما هو مقدم لديكم.

صفاء الهاشم: أنا لا أثق في أرقام الحكومة التي توضعها بدون دراسات جدوى، في عز الرخاء كانوا يهددوننا بالعجز، وعندما صار السعر 40 دولارا قالوا تقشف وعندما نرى الهدر في أعلى درجات الهرم، كيف ترسم الحكومة استراتيجياتها، وما أساسيات وضع أي ميزانية، السحب 3 مليارات وبعدها مليارا على أي أساس؟ لماذا سعر البرميل الى الآن غامض، نعم تعيد الحكومة الميزانية وما المانع؟

رياض العدساني: الرقم مقدر في المجلس الماضي من 25 الى 35 دولارا لا بد أن يكون متوافقا.

عدنان عبدالصمد: القضية ليست قضية رأي فلا يمكن حسب الدستور واللائحة وقواعد إعداد الميزانية لا يمكن تغيير أي رقم في الميزانية العامة وقلنا إنه يحق لنا مستقبلا تغيير رقم في سعر البرميل في ميزانية المؤسسة.

د. عودة الرويعي: يبدو ان الموضوع به لبس شديد نحن نتحدث عن ميزانية مؤسسة البترول ويجب توضيح هذا الأمر رئيس ومقرر اللجنة.

أحمد الفضل: هذا موضوع فني والكل رأيه مقدر، ما تفضل به سيد عدنان له ضوابط وهذه ميزانيات تقديرية لها ضوابط تقدر من جهات الاختصاص ولها معاييرها، ولها هامش مخاطرة، فهذا التعديل له سقف أعلى وأدنى وهذه ليست ميزانية ختامية يجب ان لا تدخل الأمور السياسية في هذا الأمر الفني البحت.

رياض العدساني: باقي على الميزانية 13 يوما وأي تعديل عليها سنعود مرة أخرى لمناقشتها وإقرارها من جديد.

علي الدقباسي: لجنة الميزانيات تعد من اللجان المميزة والنموذجية في أعمالها وقورة الدم هذه نتيجة للقضايا التي يئن منها المجتمع الكويتي من قلة فرص العمل والبطالة، وأتفهم الجانب الاجرائي الفني للجنة نريد وقف الهدر في الانفاق والصرف ويجب احداث تغيير في هذا الأمر.

د. عبدالكريم الكندري: كلام الأخت صفاء مهم، اذا كنا نتكلم عن تصنيف ائتمان فلا بد ان نقدم معلومات حقيقية ومعلوماتنا المالية غير حقيقية ومنقوصة وينعكس على الاقتصاد والادخار، ولا بد ان نبين وضع الميزانية العامة.

سعدون حماد: عندما وضعوا الميزانية على 25 دولارا والآن يريدون رفعها الى 35، الان اذا وضعناها على 35 سوف تختلف الارقام، وهل من الممكن ان نأخذ المتوسط حتى نخرج بالسعر الحقيقي للبترول.

وزير النفط: سعر الميزانية في شهر 6 كان 25 دولارا كان مبنيا على اسعار النفط في دول الاوبك، واليوم لدينا الميزانية على 35 دولارا باعتبار تقارب الاسعار الى 35، والحكومة متحفظة على ذلك حتى لا يكون هناك عجز عند انخفاض الاسعار ومحتمل ان تنخفض الى 45 بسبب البترول الصخري، واسعار 35 دولارا جيدة ومتوافقة مع التوقعات المستقبلية لأسعار النفط.

صالح عاشور: الكلام ليس موجها للجنة الميزانيات لأن المشروع حكومي، نعرف ان اقتراحنا سوف يحمل الحكومة مسؤولية تغيير الميزانية حتى تكون أقرب إلى الواقع، ولتكون الأسعار واقعية فليغيرون ويشتغلون، ولا تدافعون عنهم في لجنة الميزانيات، نحن خلافنا مع الحكومة دور اللجنة مقدر، الارقام المقدمة من الحكومة فلتغير الحكومة حساباتها بارقام حقيقية حتى لا تتحجج بالعجز في الميزانية، بل هناك هدر في الميزانية ومواطن الهدر ليس لها أول ولا آخر، هذه الارقام غير حقيقية.

عدنان عبدالصمد: هذا الكلام يفترض ان يدور السنة الماضية اثناء مناقشة الميزانية العامة بـ35 دولارا وقد أقرت وكل المصروفات والايرادات مبنية على 35 دولارا، ونستطيع ان نقول هذا الكلام في الميزانية القادمة لكن الميزانية الماضية اقرت، ولا ما نستطيع ولا الحكومة ولا المجلس ان نغير شيء.

أرجو سحب هذا الاقتراح ويقدم في الميزانية الجديدة علما بان ميزانية 2017/2018 سيكون 45 دولارا وهو في السوق 48 دولارا بعد ان كان 52 دولارا وانخفض وقواعد اعداد الميزانية لا تسمح بتعديل رقم أقر في المجلس السابق.

مرزوق الغانم: كل الكلام مقدر، لكن نحن نتحدث عن ميزانية 2016/2017.

صفاء الهاشم: ما في مشكلة سابقة او قادمة ولكن المبدأ يقول نحن لا نثق في الارقام، وقلت الارقام تأتي بناء على ماذا؟ لا يوجد تقدير للسلع والخدمات، الكلام هذا في قاعة الشعب ونقول اننا لا ينبغي ان نسير وراء الحكومة، فلمجرد ان نصل لهذه الارقام لا نقول على كيفك يا حكومة.

خلف دميثير: العشرة دولارات ماذا تفرق بالنسبة للعجز؟ وأمامنا اسعار البنزين والكهرباء والماء واذا وجدنا عجزا ترغمنا الحكومة بالموافقة على زيادات الحكومة ونحن نرفض ذلك.

رياض العدساني: كل الآراء تحترم ولكن توضع في الميزانية المقبلة، اليوم مجرد تعديل في ميزانية مؤسسة البترول.

وزير الإسكانياسر أبل: ميزانية الدولة تمر على جهات عدة، وبناء على تقارير الأسواق العالمية ويرفع التقارير لمجلس الوزراء ونناقش الميزانية ويقرها مجلس الامة، والموضوع الان لكي لا يكون هناك اختلاف بين ميزانية الدولة

جانب من الجلسة

إشادة نيابية

بين السبيعي والحريش والمرداس